Dirasat: Shari'a and Law Sciences, Volume 50, No. 2, 2023

Deanship of Scientific Research

What Attributed to Abu Hatim Al-Sijistani from a Mistake or Erred in Matters of "Alwaqf Walaibtida'": Study and Analysis

Wasim Muhammed Sulaimani *

Department of Quranic Recitations, College of Da`wa and Islamic Theology, Umm Al-Qura University, Kingdom of Saudi Arabia

Received: 24/8/2022
Revised: 18/10/2022
Accepted: 28/12/2022
Published: 1/6/2023

* *Corresponding author:*
wmsulimany@uqu.edu.sa

Citation: Sulaimani, W. M. (2023). What Attributed to Abu Hatim Al-Sijistani from a Mistake or Erred in Matters of "Alwaqf Walaibtida'": Study and Analysis. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *50*(2), 93–105.
https://doi.org/10.35516/law.v50i2.2037

© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aims to demonstrate the extent of authors' interest in Abu Hatim Sijistani's sayings and explain the reasons that prompted these authors to respond to him. It examines those who replied to him and traced his work, particularly in the science of Alwaqf Walaibtida', as well as those who defended his statements, interpreted them, and indicated their meaning.

Methods: The study adopted an inductive approach to analyzing the critics' sayings about Abu Hatim. It aims to reveal the most significant reasons that led them to criticize his sayings, rather than those of other authors.

Results: The study found that authors often relied on Abu Hatim's opinion and considered his book, "Al-Maqatea," as a primary source for their works. His sayings were used in various books because of the book's age and advanced nature. Furthermore, the difference in the grammatical school was a deliberate factor that led some Kufa scholars to respond to him, with al-Anbari being the first to do so. The research also indicated that not all of al-Anbari's responses to Abu Hatim were correct.

Conclusions: The study recommends adhering to the words of scholars and verifying the validity of what is attributed to them. Furthermore, it suggests studying the words of Abu Hatim al-Sijistani and other extensively discussed authors.

Keywords: Abu Hatim, Alwaqf Waliaibtida', Al-maqatie, Al-Anbari.

ما نُسِب فيه أبو حاتم السجستانيّ إلى الغلطِ أو الخطأِ في مسائل الوقف والابتداء: دراسةٌ وتحليلٌ

وسيم محمد عباس سليماني*

قسم القراءات، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

ملخّص

الأهداف: بيان مدى اهتمام المؤلفين بأقوال أبي حاتم السجستاني. وبيان الأسباب التي دفعت هؤلاء المؤلفين للردّ عليه، ومن الذي تقصَّده بالرد والتعقُّب، سواء في علم الوقف والابتداء أو غيره، ومن دافع عنه وذبّ عن أقواله، وفسّرها وبيّن وجهها.

المنهجية: سلكت الدراسة منهج الاستقراء لأقوال المنتقدين لأبي حاتم وتحليلها للخروج بأهم الأسباب الدافعة لانتقادهم أقواله دون غيره من المؤلفين.

النتائج: قِدم كتاب "المقاطع والمبادئ" لأبي حاتم وأوّليته جعل المؤلفين يعتمدون رأيه في أكثر المواضع، وكتابُه مصدرٌ أساسيٌ لمؤلفاتهم، ولم يخلُ كتابٌ من ذكرٍ لأقواله. وإنّ اختلافَ المدرسة النحوية هو الذي جعل بعض علماءِ الكوفةِ يتقصّد أبا حاتم بالردّ عليه، والأنباريّ من أولهم، وأنّ أبرزَ من ذبَّ عن أبي حاتم هو العمانيّ في كتاب "المرشد". كما بيّن البحثُ أنّه ليس كلّ ما ردّه الأنباريّ على أبي حاتمٍ فهو صحيح، بل قد يكون الصواب مع أبي حاتم.

الخلاصة: التوصيةُ بتتبّعِ كلام العلماء، والتثبّت من صحة ما يُنسب إليهم، وأيضاً ضرورة دراسة كلام أبي حاتم السجستاني وغيرِه من المؤلفين الذين يكثر الحديث حولهم.

الكلمات الدالة: أبو حاتم السجستاني، الوقف، الابتداء، المقاطع والمبادئ، الأنباري.

المقدّمة:

الحمد لله، وبعد:

فمعلوم أنّ خدمةَ كتاب الله بالتأليف فيه كان مقصِد علمائِنا الأوائِل، فقد كانت لهم حسنة السبق في تأليف العلوم التي خدمت النص القرآنيّ الجليل، من حيث ضبطِه، وتجويدِه، وتفسيرِه، وإعرابِه، وبيانِ وقفِه وابتدائِه، وغيرِها من العلوم، ومن أهمّ علومه علم الوقف والابتداء، فالعلماء الأوائل عرفوا قيمة هذا العلم فألفوا فيه المؤلفات منذ وقت مبكر، حيث ذُكِر أنّ ابن عامر القارئ هو أول من ألَّف في هذا العلم، وهذا يدلّ على تقدّم العلم وتقدّم مسائله.

من أبرز الكتب والمؤلفات التي كتبت في علم الوقف والابتداء هو كتاب أبي حاتم السجستاني، وهو كتاب مفقود، ولكن النقولات عنه كثيرة جداً، فلا يخلو كتاب من كتب الوقف الأصيلة إلا وينقل من أقواله وكتبه، وهذا يدل على إمامته وأهمية كتابه، بل أكثر المؤلفين يعتمد قوله ولا يذكر غيره فيما لم يُرَدَّ عليه فيه.

إلا أنه من الملاحظ أن من العلماء والمؤلفين من أكثر من الرد على أبي حاتم، ونسب قوله للخطأ والغلط، فنجد أنّ من مؤلفي كتب الوقف والابتداء من يأتي بأقوال أبي حاتم، ويعقبها بقوله: "وهذا غلط" أو "أخطأ" أو غيرها من العبارات التي تضعِّف القول وتردّه، ونلاحظ أنّ أبا حاتم غالباً ما يكون هو المتقصَّد بذلك، فحتى لو كان القول لغيره فلا يُردُّ إلا عليه، ولا ينسب الخطأ في الحكم إلا له، وهذه إشكاليّة أردتُ أن أدرسها في هذا البحث الذي عنونته بـ [ما نسب فيه أبو حاتم السجستاني إلى الغلط أو الخطأ في مسائل الوقف والابتداء، تحليل ودراسة] راجياً أن أصل إلى إجابةٍ لأسئلة البحث وإشكالاته.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره تنبثق من جملة من النقاط، أهمها:

1. خدمة كتاب الله بالبحث في أحد القضايا المتعلقة به.
2. أهمية علم الوقف والابتداء لا تخفى لفهم النص القرآني وعدم تحريف معانيه.
3. التعريف بأحد أعلام المؤلفين في العلوم القرآنية وهو أبو حاتم، والتعريف بكتابه في علم الوقف والابتداء، الذي يُعدّ من أهم كتب العلم وأجلّها.
4. محاولة الدفاع والذب عن هذا العالِمِ فيما نسب إليه من خطأ وغلط.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث حين تصفح كتاب (الإيضاح) للأنباري، فنجده لا يردّ إلا على أقوال أبي حاتم، ولا يذكر له قولاً إلا ليردّ عليه، وقد تبعه بعد ذلك المؤلفون، فهم يأخذون قول الأنباريّ مستدلّين به على ردّ قول أبي حاتم، فتنشأ لنا التساؤلات الآتية:

- لماذا يتقصد بعض المؤلفين نسبة الخطأ والغلط لأقوال أبي حاتم دون غيره، رغم إمامته وعلوّ شأنه، ولماذا يتعمّد بعض المؤلفين الردّ عليه دون غيره؟
- مَن مِن المؤلفين ذكر أقوال أبي حاتم ونسبها للغلط؟
- مَن مِن المؤلفين قام بالدفاع عن أقوال أبي حاتم وعن كتابه؟
- ما مدى صحة ما نسب من خطأ للإمام أبي حاتم؟

الدراسات السابقة:

بعد بحث وتقصٍّ تبيّن أن هناك دراسات عديدة بحثت كتاب أبي حاتم وشيئاً من منهجِه وملامحِ كتابه، ولكن لم أجد أيّ دراسة تتبعت تعقبات المؤلفين لأقواله، خاصة تلك التي خطَّؤوه فيها، لذلك أرى أن موضوع البحث لم يُسبَق ولم يُبحَث.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على منهج الاستقراء والوصف والتحليل، وذلك باستقراء جميع المواضع التي ذُكر فيها أبو حاتم في كتب المتقدمين وبعض المتأخرين خاصة المسائل التي نسب فيها قول أبي حاتم للخطأ والغلط، ومن ثم وصفها وتحليلها لاستخراج مادة البحث فيما يتعلق بهذه المسائل.

خطة البحث:

المقدمة

التمهيد: ويشمل التعريف بأبي حاتم والتعريف بكتابه، ونقد العلماء لرأيه في غير مسائل الوقف والابتداء.

المبحث الأول: نقد العلماء رأي أبي حاتم في مسائل الوقف والابتداء.

المطلب الأول: المسائل التي خطَّأ فيها الأنباريّ أبا حاتم في كتاب (الإيضاح).

المطلب الثاني: المسائل التي خطأ فيها بعض العلماء أبا حاتم، ولم يذكرها الأنباريّ.
المبحث الثاني: موقف المؤلفين في الدفاع عن أبي حاتم.
الخاتمة: وفيها النتائج والتوصيات.

التمهيد:

- **التعريف بأبي حاتم:**

الإمام العلامة، أبو حاتم، سهل بن محمد، السجستاني ثم البصري، إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر، ومصنفاته جليلة فاخرة.

كان إمام جامع البصرة، وكتابه في القراءات مما يفخر به أهل البصرة؛ فإنه أجلّ كتاب صنّف في هذا النوع إلى زمانه، وقرأ القرآن على يعقوب الحضرمي، وحمل الناس عنه القرآن والحديث والعربية، وروى عنه أبو داود والنسائي والبزار في مسنده.

كانوا يعيبون عليه عدم اتقانه لعلم النحو، ولذلك أكثر اعتراضات الأئمة عليه كانت فيه، ولم تكن له تلك المكانة عند غير أهل البصرة، يقول المبرد: ولو قدم بغداد لم يقم له منهم أحد.

وأرى من كتبه وسيرته أنه محب للجدال والمعارضة، فاستعراض كتبه والنظر في ردوده وتعقباته يدل على ذلك، بالإضافة إلى جداله لأساتذته، كجداله للإمام يعقوب القارئ حين أخذ عليه القراءة بعدم الإدغام في قوله تعالى: {فلما جاوزه هو والذين آمنوا} (البقرة:249)، قال أبو حاتم: "فحصبني وقال: أحسِن أحسِن، فأعدت الحرف من غير إدغام، وقد كنت قرأت عليه الإدغام مراراً كثيرةً، فقلت له: هذا لا يجوز الإدغام فيه، فقال: لمَ؟ وحدثني غير واحد عن أبى عمرو أنه كان يدغم! فقلت له: اتّهم الرواة، فإنهم لم يضبطوا عنه. فقال: وحدثني وأكثر منه. فقلت له: هذا لا يجوز؛ لأنّ بينهما واواً، وكيف تدغم الحرف في الحرف وبينهما حرف آخر ؟! فقال: اقرأ. فقرأت.

وكان الأخفش النحويّ يجلس خلف أسطوانة يعقوب، فصرتُ إلى الأخفش، فسلّمت عليه، فقال لي: يا رأس البغل، لعنك الله؛ تأبى إلا أن تعلم ما يعلم المشايخ! والله لا قرأ يعقوب إلا كما قلت" (القفطي، 1982، 1/ 326)، فنجد في معارضته لشيخه، وردّ أستاذه الأخفش عليه ما يدلنا على مثل ذلك.

- **التعريف بكتاب (المقاطع والمبادئ):**

يعد كتاب أبي حاتم من أهم مصادر علم الوقف والابتداء، فقد اعتمد عليه جلّ من ألّف بعده، وكانت أقواله معتمدة في أكثر المواضع، وقد اقتفى المؤلفون أثره في تقسيم الوقوف إلى عدة أقسام بعد أن كان الوقف التام هو القسم الذي يتردد في كتبهم.

تكررت أقواله في كتب علماء الوقف والابتداء وكتب التفسير واللغة، فنجد أن اسمه تردد في كتاب الأنباريّ والنحاس والعمانيّ والخزاعي والرازي ومكي والداني والهذلي والغزال والباقولي والسجاوندي والهمذاني والسخاوي وغيرهم، وهذه كلها كتب في الوقف والابتداء، وفي كتب التفسير نجد أقواله مبثوثة عند مكي في الهداية والمهدوي والواحدي والسمين الحلبي والقرطبي وأبو حيان وغيرهم، ومن كتب اللغة نجد أقواله عند الأزهري والقالي وابن هشام وابن منظور والفيروز أبادي وغيرهم، وكل هذا يدل على شهرة المؤلف واعتماد أقواله عند جميع المؤلفين، وبعضهم كان كتاب أبي حاتم هو مصدره الرئيس، ككتاب العمانيّ والنحاس والرازي والهمذاني وغيرهم، وقد جمع بعض الباحثين وقوف أبي حاتم في رسائل مستقلة، قد يتضح منها منهجه في كتابه والمواضع التي تعرض لها.

- **نقد العلماء لرأي أبي حاتم في غير مسائل الوقف والابتداء:**

شخصية الإمام أبي حاتم شخصية جدلية، يثور النقاش حول أقواله في عدد من ميادين العلم، سواء فيما يخص القرآن وعلومه، أو اللغة وعلومها، حتى في الشعر وكلام العرب وغير ذلك.

ومرجع ذلك هو سعة أفق أبي حاتم، ومشاركته في عدد من العلوم، بالتأليف والنقل وإبداء الرأي والترجيح، وأهم من ذلك كله ردوده وتعقباته التي كان يتعقب بها من قبله من الأئمة الكبار الأجلاء، ومعارضته لهم، مما جعل من يأتي بعده من علماء ومؤلفين في عدد من العلوم ينقلون آراءه وينقدونها كفعله هو مع من سبقه.

- فمثلا في مسائل القراءات والروايات، عادة ما ترد مسائل القراءات عند أبي حاتم فينقلَها مصححاً لها ومبيناً حجتهاً ومستشهداً بها أو لها، وكثيراً ما يورد القراءات الشاذة فينقدها، إلا أنه ذُكر ورُويَ عنه بعض المسائل التي غلَّط أبو حاتم فيها بعض القراء في قراءتهم -مع أنها قراءة صحيحة متواترة- لأجل مخالفتها الوجه اللغوي الراجح عنده.

مثاله: قال في (البحر المحيط): "وقرأ النحويان، وابن كثير: [يرضه] بوصل ضمة الهاء بواو، وابن عامر وحفص: بضمة فقط، وأبو بكر: بسكون الهاء، قال أبو حاتم: وهو غلط لا يجوز. انتهى. وليس بغلط؛ بل ذلك لغة لبني كلاب وبني عقيل" (أبو حيان، 1420هـ، ص187/9).

ففي هذا النقل الذي نقله أبو حيان من كلام أبي حاتم يردُّ فيه قراءة صحيحة متواترة مما جعل أبا حيان يرد عليه، ويبيّن أنها لغةٌ صحيحةٌ وليست بغلطٍ.

وفي (روح المعاني) قال: "وقرأ أبو بكر «يرضه» بسكون الهاء ولم يرضه أبو حاتم وقال: هو غلط لا يجوز، وفيه أنه لغة لبني كلاب وبني عقيل إجراء للوصل مجرى الوقف"(الألوسي، 1415هـ، ص234/12).

ونقل السمين الحلبي عنه جملة من النقول وهو يغلِّط فيها قراءات متواترة، فردّ عليه وتعقّبه وغلّطه.

قال في (الدر المصون): "وقرأ العامَّة أيضاً «يَذْهَبُ» بفتح الياء والهاء. وأبو جعفر بضمِّ الياءِ وكسر الهاء من أَذْهَبَ. وقد خَطَّأَ هذه القراءةَ الأخفشُ وأبو حاتم قالا: لأنَّ الباءَ تُعاقِبُ الهمزة. وليس رَدُّهما بصوابٍ؛ لأنها تَتَخَرَّج على ما خُرِّج ما قُرِئ به في المتواتر {تُنْبِتُ بالدهن} من أنَّ الباء مزيدةٌ، أو أنَّ المفعولَ محذوفٌ، والباءُ بمعنى: مِنْ، تقديرُه: يُذْهِبُ النُّورَ من الأَبْصارِ كقولِه: شُرْبَ النَّزِيف بِبَرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ"(السمين، ص424/8).

وفي موضع آخر يصف أبا حاتم بالجرأة على تغليطه القراءات الصحيحة، فيقول: "وقرأ ابنُ عامر:{نُنْسِخْ} بضمِّ النونِ وكسر السينِ من أَنْسَخَ، قال أبو حاتم: هو غلطٌ، وهذه جرأةٌ منه على عادَتِه، وقال أبو عليّ: ليسَتْ لغةً؛ لأنه لا يُقال: نَسَخَ وأَنْسخ بمعنىً، ولا هي للتعديةِ؛ لأنَّ المعنى يجيءُ الأمرُ كذلكَ، فلم يبقَ إلا أَنْ يكونَ المعنى: ما نَجِدْه منسوخاً، كما يُقال: أَحْمَدْتُه وأَبْخلْتُه، أي: وَجَدْتُه كذلك ثم قال: وليس يجِدُه منسوخاً إلا بأَنْ يَنْسَخَه، فتنفقُ القراءتان في المعنى وإن اختلفا في اللفظ، فالهمزةُ عنده ليس للتعديةِ"(السمين، ص56/2).

وقال الألوسي بعد نقده رأيا لأبي حاتم يُغلّط فيه قراءة صحيحة متواترة: "فقول أبي حاتم إنّ هذه القراءة غلطٌ غلط" (الألوسي، 1415هـ، ص65/8).

وكل ردود العلماء عليه في مثل هذا الباب صواب؛ لأنّ القراءة متى كانت متواترةً فإنّها لا ترد ولا تُخَطَّأ، ومن غلَّطها فهو المخطئ.

- أما فيما يتعلق باللغة والنحو؛ فأبو حاتم إمام في ميدان اللغة، وأقواله معتبرة، يعتمد عليها الأئمة في أحكامهم وترجيحاتهم، إلا أنه لم ينج من التعقب والتخطئة في كثير من المواضع، خاصة من صاحبه أبي بكر بن الأنباريّ الذي رد عليه في أكثر كتبه وفي أكثر المسائل.

ففي كتاب (المذكر والمؤنث) للأنباري قال: "فمن ذلك قولهم: شيخة، وعجوزة. أدخلوا الهاء على جهة الاستيثاق. والأكثر في كلامهم عجوز بغير هاءٍ؛ لخلاف لفظ الأنثى لفظ الذكر. وقال السجستاني: العربُ لا تقول: عجوزة بالهاء. وهذا خطأ منه؛ لأن أبا العباس أحمد بن يحيى أخبرنا عن سلمة عن الفراء قال: قال يونس: سمعت العرب تقول: [فرسة وعجوزة] ومثل هذا أيضاً قولهم: رجلٌ وامرأة. أدخلوا الهاء في امرأة، مع أن لفظها مخالفٌ لفظ ذكرها؛ لأن ذكَرَها رجل..."(الأنباريّ، 1981، ص53/1).

ففي هذا الموضع خطَّأَ الأنباريّ أبا حاتم في قوله إنَّ العرب لا تقوله، وليست التخطئة في كون الأصح والمشهور هو قول [عجوز] بغير هاء. (ابن السكيت، 2002. ابن سيدة، 1996).

وقال الأنباريّ في موضع آخر: "وقال السجستاني: لا يقال: فرسة بالهاء، وهذا خطأٌ منه؛ لأن أبا العباس أخبرنا عن سلمة عن الفراءِ قال: قال يونس: سمعت العرب تقول: فرسة بالهاء" (الأنباريّ، ص53/1)، وهو كسابقه.

وفي كتاب (المصباح المنير) قال عن كلمة [صاع]: "عن الفارسي أنه يُجمع أيضاً على:[آصُع] بالقلب، كما قيل: [دار] و[آدر] بالقلب، وهذا الذي نقله جعله أبو حاتم من خطأ العوام، وقال الأنباريّ: وليس عندي بخطأ في القياس؛ لأنه وإن كان غير مسموع من العرب لكنه قياس ما نقل عنهم، وهو أنهم ينقلون الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء، فيقولون: أبآر وآبار"(الفيومي، ص285/5)، مسألة جمع لفظ [صاع] عند أكثر أهل اللغة أنها تجمع على [أصْوُع]، ولكن الرد الذي تُعُقِّب به أبو حاتم كان حول تخطِئته الجمع الآخر [آصع] مما جعل الأنباريّ يعيده إلى القياس، فلفظ [آصع] فيه قلب، فأصله [أصْوُع] كما كان أصل [آدر] [أدؤر] في جمع لفظ [دار]، وكلا اللفظين سواء عند الأنباريّ، فقاس هذا على هذا. (انظر: المغرب في ترتيب المعرب،1979م، ص294/3. النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب، 1988، ص197/1)

- وفيما يتعلق بالشعر وكلام العرب فأبو حاتم إمام، وكان يجالس وينقل عن الأئمة قبله أمثال الأصمعي وأبي عبيد وغيرهم، والعلماء يتعقبون أقوال أبي حاتم ونقولاتِه وينقدونها ويخطئونها في عدد من المواضع.

فقد ذكر البيت الجاهلي:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولا لا أبا لك يسأم

وقال: "قال أبو حاتم: وكان الأصمعي يزعم أن القصيدة لأنس بن زنيم. قال أبو روق: غلط أبو حاتم إنما كان الأصمعي يقول: القصيدة لصرمة بن أبي أنس الأنصاري!" (الأسد، 1988، ص331)، معروف أن البيت من قصيدة الشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى، والغرض من النقل هنا هو بيان تعقب المؤلفين لكلام أبي حاتم حتى في نقله عن السابقين.

وقال الأنباريّ في كتابه (الأضداد): " وقالَ سهل السَّجِسْتَانيّ: معنى قوله: {فَمَنْ كان يَرْجُو لقَاءَ رَبّه}: فمن كان يخاف لقاءَ ربّه. وهذا عندنا غَلَط؛ لأَنَّ العرب لا تذهب بالرَّجاء مذهب الخوف إلاَّ مع حروف الجَحْد؛ وقد استقصينا الشواهد لهذا"(الأنباريّ، 1987، ص17). ففي مثل هذا المثال يرد عليه الأنباريّ في مسألة من مسائل كلام العرب، وتفسير الرجاء بالخوف ذكره جملة من علماء اللغة والمفسرين، قال أبو العباس الحموي في كتابه (المصباح المنير): " ويستعمل بمعنى الخوف؛ لأن الراجي يخاف أنه لا يدرك ما يترجاه"(الفيومي، ص331/1)، فهو يبين أنه مستعمل لهذه الحجة، وقال سلمة

بن مسلم في كتاب (الإبانة): "والرجاء: الخوف. قال الله تعالى: {فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ} (الكهف:110)، أي: يخاف، ومنه: {مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً} (نوح:13) أي: تخافون. قال أبو ذؤيب:

إذا لسعته النحل لم يرج لسعها... وخالفها في بيت نوبٍ عواملُ

أي لم يخف لسعها"(الصحاري، 1999، ص158/3)، وهذا ما ذكره القرطبي (671هـ) في تفسيره وغيره.

ويقول الأنباريّ عن كلام العرب أيضاً: " وكذلك يقولون: فلانة كفيلةُ بني فلان، فيدخلون الهاء؛ لأن الكفالة تكون من الرجال والنساء، وكان السجستاني يسوي بين كفيلٍ وأميرٍ، وهذا غلط منه؛ لأن الإمارة لا تكاد تكونُ في النساء، والكفالة تكون في الرجال والنساء"(الأنباريّ، 1981، ص143/1). فهذا كله رد من الأنباريّ على أبي حاتم في شيء من كلام العرب يخطئه ويغلّطه، وغير هذه المواضع كثير.

وقال ابن دريد: "والحُجْروف: دُوَيْبة طَوِيلَة القوائم أعظم من النملة، وَقَالَ أَبُو حَاتِم: هِيَ العُجروف، وَهَذَا غلط، يَعْنِي الحُجْروف" (ابن دريد، 1987، ص1133/2).

ففي مثل هذه النقولات -وهي كثيرة مبثوثة في كتب المؤلفين- نجد العلماء كثيري النقد لأقوال أبي حاتم، وهم أيضاً كثير والنقل عنه، ويؤيدونه في كثير من المواضع والمسائل، وإنما كان ذلك منهم لعلو كعب أبي حاتم بين المؤلفين، وعلو شأنه، وتقدمه على أكثرهم في الزمان والمكانة، وليس كل من رد عليه فقوله صحيح، ولكن المقام في هذا البحث هو النظر فيما رد عليه المؤلفون في مسائل الوقف والابتداء دون غيرها، وأذكر ذلك في المبحث القادم بإذن الله.

المبحث الأول: نقد العلماء رأي أبي حاتم في مسائل الوقف والابتداء:

فيما يخص مسائل الوقف والابتداء سلف ذكر أن أبا حاتم إمام من أئمة الوقف والابتداء، وأقواله مبثوثة منتشرة في كتب الوقف والابتداء، فلا يخلو كتاب من كتب المتأخرين عنه إلا وينقلون من أقواله وآرائه في الوقف والابتداء، وأكثرهم قد اعتمد رأي أبي حاتم في الأغلب وجعل ترجيحاته هي القول الراجح والمقدم.

إلا أنه مما يلاحظه المتتبع لأقوال أبي حاتم أن المؤلفين -مع اعتمادهم أقواله وآراءه في أكثر المواضع وأغلبها- قد ردوا عليه وتعقبوه بالتخطئة والتغليط في عدد من المواضع ليس بالقليل، ومن العلماء من كان لا ينقل له قولا إلا ليخطئه ويتعقبه، كالأنباريّ الذي نقل عنه في كتابه (الإيضاح) في حوالي ستين موضعاً، كلها كانت للرد عليه وتخطئته، والأنباريّ كعادته في أكثر كتبه، يذكر المسألة وينقل فيها قول أبي حاتم ليبين خطأه ويرد عليه.

وفي هذا المبحث سأتتبع المواضع التي قيل فيها عن أبي حاتم أنه [غلط] أو [أخطأ] في مسائل الوقف والابتداء.

المطلب الأول: المسائلُ التي خَطَّأ فيها الأنباريّ أبا حاتم في كتاب (أيضاًح الوقف والابتداء):

سلف بيان أنَّ الأنباريّ من أكثر من تعقب أبا حاتم بالرد، وذلك في أكثر من مؤلَّف، وقد ألّف كتابه (المشكل) وخصَّه في الرد على أبي حاتم ومعه ابن قتيبة (انظر: الذهبي، 1985، ص276/15)، وكان بعض العلماء يَعُد صنيع الأنباريّ تحاملاً على أبي حاتم، وتقصُّداً لتغليطه وتخطئته فقط، يقول الحسن العمانيّ في (المرشد): "وكان الأنباريّ يعبّر بالحسن عما وسمه أبو حاتم بالكافي، إنما أراد مخالفته في العبارة..."(العمانيّ، 1423هـ، ص14/1)، وقال الأشموني في منار الهدى: "{فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ} قال أبو حاتم السجستاني: كاف، ووافقه أبو بكر بن الأنباريّ، ولم يمعن النظر، وأظنه قلده، وكان يتحامل على أبي حاتم، ويسلك معه ميدان التعصب تغمدنا الله وإياهم برحمته" (الأشموني، 2008، ص132/1)، وقد تكون المسألة ذكرها جمع من العلماء، إلا أنه يذكر أبا حاتم فقط لينسب الخطأ له، كقوله: "{قالوا بلى شهدنا} (الأعراف:172) قال السجستاني: الوقف على:{شهدنا}. قال أبو بكر: وهذا غلط؛ لأنّ [أنْ] متعلقة بالكلام الذي قبلها..."(الأنباريّ،1971، ص669/2)، فنجده في هذا الموضع يورد كلام أبي حاتم لينسب الخطأ له، مع أن هناك عدداً ممن سبقه قد قال بنفس قوله! قال الداني: "وقال أحمد بن موسى وأبو حاتم والأخفش وابن عبد الرزاق:{قالوا بلى شهدنا} كاف..." (الداني،2001، المكتفى، ص80)، ولكن الأنباريّ لم ينسب الخطأ إلا لأبي حاتم.

وفي كتابه (الإيضاح) تعقب الأنباريّ أبا حاتم في ثمانية وخمسين موضعاً، ولم يصحح له قولاً إلا في موضع واحد (الإيضاح، ص425/1)، وفي الباقيات إنما يورد قوله ليردَّ عليه، مع أن أقوال الأنباريّ في أكثر المواضع موافقةٌ رأيَ أبي حاتم، ولكنه لا ينسبها إليه، ولذلك نجد عدداً من مؤلفي الوقف والابتداء بعدهما يورد عبارة: [اتفق الشيخان] يريدون بذلك رأي أبي حاتم والأنباريّ، كالنحاس في كتابه [القطع والائتناف] والعمانيّ في كتابه [المرشد].

ويمكن تقسيم نقد الأنباريّ لأبي حاتم إلى ثلاثة عناصر:

الأول: ما و افق فيه علماءُ العربيةِ والمفسرون رأيَ الأنباريّ:

وكان ذلك منهم في عدد من المواضع، إذ يورد أبو حاتم الرأي؛ فيتفق الجميع على أن أبا حاتم أخطأ في هذا الموضع، ويتفقون على رد قوله، وهم

بذلك يتبعون أول ناقد له وهو الأنباريّ.

ومن أشهر المسائل التي تبع فيها العلماء رأي الأنباريّ في الرد على أبي حاتم وتخطئته مسألة [لام كي]، التي أجاز أبو حاتم أن تكون لام قسم في مثل قوله تعالى: {ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون} (التوبة:121)، ومثل قوله تعالى: {ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالقسط} (يونس:4) وأشباهها.

رأي أبي حاتم في هذه اللام ذَكَره أكثر مؤلفي كتب الوقف والابتداء، ينقله بنصِّه العمانيّ في كتابه (المرشد) فيقول: "والمعنى: ليجزيهم الله، على أنها لام القسم، فحذفوا من القسم النون استخفافاً وكسروا اللام وكانت مفتوحة فأشبهت في اللفظ [لام كي] فنصبوا بها كما نصبوا بلام كي، وهذا كما قالوا: أكرم بزيد وأنبل به، فجزما كما يجزمون آخر الأمر إذا كان اللفظ أشبه لفظ الأمر" قال العمانيّ بعد ذلك: "هذا كله لفظ كتابه ومذهبه فيه والله أعلم"(العمانيّ، ص207/1).

رأي أبي حاتم في مثل هذا اللفظ أن اللام في قوله: {ليجزيهم الله} إنما هي لام قسم، ولذلك جعل الوقف على ما قبلها تامّاً، والابتداء به؛ لأنّ اللفظ قَسَمٌ يجوز الابتداء به، وقد ذكر الحكم ذاته والعلة ذاتها في قوله تعالى: {ولنجعله آية للناس} (مريم:21)، وقوله تعالى: {ليجزيهم الله أحسن ما عملوا} (النور:38)، وقوله: {ليذيقهم بعض الذي عملوا} (الروم:41)، وقوله: {ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك} (الفتح:2) وغيرها من مثيلاتها.

وقد خطَّأ علماء الوقف أبا حاتم في ذلك وغلطوه وردوا قوله، ولم يأخذ به أحد، ولا تردُ المسألة حتى يُذكَر قول أبي حاتم ويُخطَّأ.

قال الأنباريّ -وهو من أوائل من رد عليه- "وقال السجستاني: الوقف على قوله: {إلا كتب لهم}. وهذا غلط؛ لأن قوله: {ليجزيهم الله} متعلق بـ{كتب} كأنه قال: إلا كتب لهم به عمل صالح لكن ليجزيهم، وقال السجستاني: اللام في: {ليجزيهم} لام اليمين، كأنه قال: ليجزيَنَّهم الله، فحذفوا النون وكسروا اللام وكانت مفتوحة فأشبهت في اللفظ [لام كي] فنصبوا بها كما نصبوا بلام كي. وهذا غلط؛ لأن لام القسم لا تُكسر ولا ينصب بها، ولو جاز أن يكون معنى{ليجزيهم} ليجزينهم لقلنا: والله ليقم زيد، بتأويل: والله ليقومن، وهذا معدوم في كلام العرب، واحتج بأن العرب تقول في التعجب: أظرف بزيد! فيجزمونه لشبهه لفظ الأمر. وليس هذا بمنزلة ذاك؛ لأن التعجب عدل إلى لفظ الأمر، ولام اليمين لم توجد مكسورة قط في حال ظهور اليمين ولا في حال إضمارها" (الأنباريّ، 1971، ص2/ 700)، هذا نص كلام الأنباريّ، وقد قَبِل العلماء قوله وأيدوه وزادوا عليه.

قال النحاس: "وزعم أبو حاتم: أن {إلا كتب لهم} وقف، وجعل {ليجزيهم} لام قسم، وحذفت منه النون استخفافًا ثم كسرت اللام، فأشبهت [لام كي] فنصب بها، قال أبو جعفر: وهذا كله غلط، ليس {إلا كتب لهم} وقفًا؛ لأن اللام متعلقة به، وليست هذه لام قسم، ورأيت أبا الحسن بن كيسان ينكر مثل هذا على أبي حاتم، ويخطئه فيه، ولو جاز ما قال أبو حاتم لجاز: والله ليقوم زيد، ولا معنى لحذف النون ولا لكسر اللام، وهذا لا يوجد في كلام العرب، أعني: كسر لام القسم، وقد شبهه أبو حاتم بقول العرب: أكرم بزيد وأنبل به، أي: ما أكرمه وأنبله، لما أشبه الأمر جزموا، قال أبو جعفر: وهذا غلط والفرق بينهما أن هذا موجود في كلام العرب، وكسر لام القسم غير موجود، والوقف:{ليجزيهم الله أحسن ما كانوا يعملون}(التوبة:121)" (النحاس،1992، ص297).

ورد عليه في مثل ذلك أكثر العلماء من القراء (انظر: الداني، ص90. السخاوي، 1997، ص715)، والمفسرين (انظر: القيسي، 2008م، ص6928/11)، وأهل اللغة (انظر: الأزهري، 2001، ص294/15. وابن منظور، 2002، ص26/5).، إلا العمانيّ الذي لم يؤيد قوله ولم ينكره، بل اكتفى بذكر رأي أبي حاتم من غير تعليق، وقد سلك العمانيّ درب الدفاع عن أبي حاتم في أكثر المواضع التي رد العلماء عليه فيها، إلا أنه في هذا الموضع لم يستطع أن يدافع عنه، فاكتفى بذكر قوله فقط (انظر: العمانيّ،1432هـ، ص207/2).

ولكن السخاوي (643هـ) أورد إشكالا فيما يخص الأنباريّ خاصة، فهو حينما أنكر عليه الوقف في مثل هذا الموضع، ذكر بعض الوقوف في مواضع أخرى لها نفس العلة التي أنكرها هنا، ففي قوله تعالى: {إنه كان ظلوما جهولا} (الأحزاب:72) قال الأنباريّ: "تام" وقد قال قبله أبو حاتم أنه تام، علة أبي حاتم في مثل هذا معروفة، إلا أن الغريب أن الأنباريّ يذكر التمام أيضاً، مع أن اللام في الكلمة التي تليه هي [لام كي] التي ذكر الأنباريّ أنه لا يوقف قبلها، فهنا ينُكَر عليه أيضاً. قال الداني: "{جهولاً}كاف. وقال أبو حاتم: تام. وليس كذلك لتعلق اللام بما قبلها من قوله: {وحملها الإنسان} يعني: الأمانة، وهي الفرائض" (الداني، 2001، ص168) نلاحظ أن الداني يرد على قول أبي حاتم ولا يرد على قول الأنباريّ مع أنّ كليهما ذكر أن الوقف تام!

ومن المواضع التي رد فيها الأنباريّ على أبي حاتم وتبعه العلماء مسألة الوقف على قوله تعالى: {لا ذلول} والبدء بعدها بقوله: {تثير الأرض} على معنى أنها بقرة ليست ذلولة؛ ولكنها تثير الأرض.

قال الأنباريّ: "وحكى لي يَموتُ عن السجستانيّ أنَّه قال: الوقفُ: {لا ذلولٌ}، والابتداء: {تثيرُ الأرضَ ولا تسقي الحرثَ} (البقرة:71) وقال: هذه البقرةُ وصفَهَا الله بأنَّها تثيرُ الأرضَ ولا تسقي الحرثَ. قال أبو بكر: وهذا القول عندي غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ التي تثيرُ الأرضَ لا يُعدَم منها سقْيُ الحرثِ. وما رَوَى أحدٌ من الأئمةِ الذين يلزمُنا قبولُ قولِهم أنَّهم وصفوها بهذا الوصف، ولا ادَّعوا لها ما ذكرَه هذا الرجل، بل المأثورُ في تفسيرِها: ليست بذلولٍ فتثيرُ الأرضَ وتسقي الحرثَ، وقوله أيضاً يُفَسر بظاهر الآية؛ لأنَّها إذا أثارت الأرضَ كانت ذلولاً، وقد نفى اللهُ هذا الوصف عنها، فقول السجستاني في هذا لا يُؤخَذ

به ولا يُعرَّج عليه" (الأنباريّ، 1971، ص521/1). وهذا ما ذكره أكثر علماء الوقف والابتداء بعد الأنباريّ كالنحاس والباقولي وغيرهم.

قال الباقولي: "{لا ذلول} عن سهل (يقصد أبا حاتم)، وليس بالوجه؛ لأنه حينئذ يبتدئ بقوله: {تثير الأرض} فتثبت الإثارة، وقد قال الله تعالى: {ولا تسقي الحرث}، إذا جاء بعد الإثبات لم يكن فيه واو، وكان ينبغي على قول سهل: تثير الأرض لا تسقي الحرث؛ لأنه يقال: يقوم عبد الله لا يقعد؛ لأن العرب تقول: زيد لا يقعد، ولا تقول: ولا يقعد، إلا في قولهم: لا يقوم زيد، وإن قدر سهل: أنها بقرة تثير الأرض لا ذلول، على التقديم، لا يصير إليه، لأنا نجد عن ذلك مندوحة" (الباقولي، 1443هـ، ص111).

والعمانيّ كعادته في الدفاع عن أبي حاتم، فقد ذكر أنه لم يجد هذا الذي ذكره الأنباريّ في كتاب أبي حاتم، وهو وجه محتمل عنده (العمانيّ،1423هـ، ص198/1).

إلا أنه مما يجدر التنبيه له أن هذا القول لم يكن أبو حاتم هو أول من قال به، فهو مسبوق بما رواه الطبري "عن الربيع قال: {إنها بقرة لا ذلول} (البقرة:71) يقول: لم يذلها العمل، {تثير الأرض} يقول: تثير الأرض بأظلافها" (الطبري، 1999م، ص213/2)، ولعل هذا المعنى هو الذي قصده أبو حاتم بالوقف على لفظ: {ذلول}.

ومنه أيضاً كلامه في الوقف على قوله: {اعملوا آل داوود} (سبأ:13) والابتداء بـ{شكرا} فقد رد عليه الأنباريّ وغيره (انظر: الأنباريّ،1971، ص846/2. والنحاس، ص560. الداني، ص169. والأشموني،2008، ص173/2).

الثاني: ما اختلف العلماء فيه مع الأنباريّ في تخطئته أبا حاتم:

من الطبيعي أنه عندما يحدث خلاف في مسألة بين أكابر العلماء، ينقسم من بعدهم إلى مؤيد ومعارض، وهذا هو الحال في مسألة تغليط الأنباريّ لأبي حاتم، ففي جملة من المواضع يحدث جدال بين مؤيد لكلام الأنباريّ في رده على أبي حاتم وبين معارض له.

من أكثر الأئمة موافقة للأنباريّ في تغليطه لأبي حاتم أبو جعفر النحاس، فهو في أكثر المواضع يؤيد الأنباريّ في رده على أبي حاتم، وإن لم ينقل قول الأنباريّ فهو يوافقه الرأي والعلة، وفي الجهة المقابلة يقف العمانيّ في أكثر المواضع موقف المدافع عن أبي حاتم وعن آرائه، شارحاً لها ومبينا وجهها ومصححاً لها، ويرد على الأنباريّ ويشنع عليه. وكان هذا منهم في الغالب، إلا أن بعض المواضع تخالف ذلك.

مثال ما اختلف فيه العلماء حيال كلام الأنباريّ قوله: "{ويلهم الأمل} (الحجر:3) تام فيما زعم السجستاني. وهو عندي غير تام؛ لأنّ قوله: {فسوف يعلمون} تهديد متصل بما قبله، {يعلمون} تام" (الأنباريّ، 1971م، ص744/2).، وقد وافقه على ما ذكر النحاس في (القطع)، فقال: "{ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلهيهم الأمل} تمام عند أبي حاتم، وخولف في ذلك؛ لأن بعده تهديدًا متصلا بما قبله" (النحاس، 1992م، ص342)، ونلاحظ أن كلام النحاس متوافق في العلة والرد مع كلام الأنباريّ.

أما الداني في المكتفى فيجعل الوقف كافياً، وذكر التمام أيضاً على أنه وجه صحيح (الداني، 2001م، ص113)، والقول بالتمام هو الذي لم يذكر العمانيّ غيره (العمانيّ،1423هـ، ص303/2)، وأيده في المقصد (الأنصاري،2001م، ص50)، وفي منار الهدى جعله وقفا جائزا (الأشموني، 2008م، ص393/1)، ولعل القول بجواز الوجهين هو الأوجه، وذلك لأن كل وجه له علة صحيحة، وله نظرٌ معتبر.

ومثله ما نقل عن أبي حاتم في سورة هود من الوقف على قوله: {من كل زوجين اثنين وأهلك} (هود:40)، فقد رد عليه الأنباريّ والنحاس وغلَّطاه، ووافقهم في هذا الموضع العمانيّ على غير عادته (العمانيّ، 1423هـ، ص237/2)، ولم يصحح الوقف في هذا الموضع سوى الداني في (المكتفى)، حيث جعله وقفا كافياً (الداني،2001، ص99)، وكذا في كتاب (منازل القرآن) (الإخشيذ،1440هـ، ص451).

ومن الغريب أنه في نظيرة هذه الآية من سورة المؤمنون في قوله تعالى: {فاسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك} (المؤمنون:27) روى النحاس عن أبي حاتم أنه يجعلها وقفاً كما في المثال السابق، وقد رد عليه وخطَّأه كما فعل في سورة هود، ولم يستحسنه العمانيّ كما فعل هنا أيضاً، ولكن الأنباريّ جعله وقفا حسناً مع أنه رده هنا! (الأنباريّ، 1971م، ص791/2).

ومع ذلك كان المؤلفون يذكرون قول أبي حاتم ويردون عليه، ولم يذكر أحد الأنباريّ!

الثالث: ما خَطَّأَ العلماءُ فيه الأنباريّ في تخطئته لأبي حاتم:

تقدم أنّ الأنباريّ كان كثير التحامل على أبي حاتم، ولعل تحامله كان بسبب اختلاف المدارس النحوية، أو لأن أبا حاتم كان يرد كثيراً على شيوخ الأنباريّ، لذلك كان يتتبَّعُه، ويتعمد مخالفته في كثير من المواضع، وكان معه الحق في بعضها، إلا أنه في بعض المواضع لم يكن الصواب معه، وإنما كان مع أبي حاتم، ولم يتوان اللاحقون في بيان خطأ الأنباريّ في تخطئته أبا حاتم والرد عليه.

قال الأنباريّ: "وقال السجستاني: {لما تصف ألسنتكم الكذب} (النحل:116) وقف كاف. وهذا غلط؛ لأن قوله: {هذا حلال وهذا حرام} حكاية ولا يتم الوقف على الحكاية دون المحكي" (الأنباريّ،1971، ص750/2). وقد تعقب النحاس قول الأنباريّ هذا، فقال: "{ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب} فإن بعض النحويين حكى عن أبي حاتم أنه جعله وقفاً، وغلطه؛ لأن هذا حلال وهذا حرام متصل بالقول، قال أبو جعفر: ولا أعرف هذا عن أبي حاتم إلا من حكاية هذا الرجل، وإنما قال أبو حاتم: الوقف:{لتفتروا على الله الكذب} وهذا صواب" (النحاس،1992، ص372)، وبالقول ذاته

قال العمانيّ، قال: "زعم الأنباريّ أن أبا حاتم قال: الوقف على قوله:{ألسنتكم الكذب}، فأخذ ينقض عليه كلامه، ولم يقل أبو حاتم ذلك، وقد تأملت كتابه مرة بعد أخرى، والذي نص عليه بالوقف هو:{لتفتروا على الله الكذب} وهو وقف تام" (العمانيّ،1423هـ، ص334/2).

ففي هذا الموضع رد المؤلفون على الأنباريّ تقوّله على أبي حاتم ما لم يقله، ومثله ما نقله الأنباريّ عن أبي حاتم وخطّأه بما لم يقله، قال العمانيّ: "حكى الأنباريّ عنه -عن أبي حاتم- أنه قال: {وجيها في الدنيا والآخرة} وقف تام (انظر: الأنباريّ،1971، ص577/2). وتعمدت النظر في نسختين من كتاب أبي حاتم، فلم نجد فيه الوقف على كلمة:{وجيها}، وإنما قال: {في الدنيا والآخرة} وقف تام، ومن قوله تعالى:{نوحيه إليك}إلى قوله:{فيوفيهم أجورهم} موضعان في الدنيا والآخرة، إحداهما:{وجيها في الدنيا والآخرة ومن المقربين}(آل عمران:45)، والثاني:{أما الذين كفروا فأعذبهم عذاباً شديداً في الدنيا والآخرة وما لهم من ناصرين} (آل عمران:56) والذي عندي أن مقصود أبي حاتم هو هذا الثاني، بل لا أشك فيه؛ لأنه وقف حسن..." (المرشد،1423هـ، ص458/1) وأطال بعد ذلك في بيان وجه الوقف في هذا الموضع، يبين لك هذا مدى فائدة تتبع كلام العلماء، وأهمية الرجوع إلى أصل الكتب المنقول عنها، للتأكد من صحة النقل، وصحة الفهم.

وأيضاً مما رده العلماء على الأنباريّ نسبته الخطأ لأبي حاتم في قوله: "{ويعف عن كثير} (الشورى:34) حسن غير تام. قال السجستاني: هو تام. وهذا غلط لأن قوله: {ويعلم الذين يجادلون} منصوب على الصرف عن{يوبقهن}والمصروف عنه متعلق بالصرف" (الأنباريّ،1971، ص881/2)، لم يوافقه أحد في هذا الموضع، وذلك لأنه يفسر كلام أبي حاتم على غير المراد.

قال في القطع والائتناف: "قال أبو جعفر: وهذا تحامل على أبي حاتم؛ لأنه قال: {ويعف عن كثير} تام، ويُضَم {ويعلم الذين}، والقول كما قال إذا رفعت {ويعلم} وليس هذا في النصب والجزم..." (النحاس،1992، ص881/2)، وكذا قال في المكتفي (الداني،2001، ص189) ومنار الهدى (الأشموني،2008، ص245/2)، أما العمانيّ؛ فقد جعل الوقف الذي ذكره أبو حاتم صحيحاً على قراءة الرفع والنصب (العمانيّ،1423هـ، ص670/2).

المطلب الثاني: المسائلُ التي خَطّأ فيها بعضُ العلماءِ أبا حاتم، ولم يذكرها الأنباريّ:

تبيَّن معنا من المطلب السابق تعقبات الأنباريّ على أبي حاتم وردوده عليه، وكان من آثار ذلك أنّه جعلَ كثيراً من المؤلفين بعده يترصدون أقوال أبي حاتم ليردوا عليه ويتعقبوه، ومن أكثر من رد عليه وتعقبه بعد الأنباريّ أبو جعفر النحاس الذي كان مؤيداً في أكثر المواضع للأنباري وزاد عليه جملة ليست قليلة من المواضع التي خطَّأ فيها أبا حاتم.

ويمكن تقسيم المطلب إلى أقسام:

الأول: رد النحاس على أبي حاتم:

تقدم أنّ أبا جعفر النحاس كان كثير الموافقة للأنباري في رده على أبي حاتم، وكان لا ينقل من قول الأنباريّ كما يفعل أكثر المؤلفين، بل يذكر المسألة والنقل عن أبي حاتم ويخطئه ويرد عليه رداً مستقلاً، يزيد فيه على ما قاله الأنباريّ.

مثاله: في مسألة [لام كي] التي يجعلها أبو حاتم [لام القسم] في مثل قوله تعالى: {ليجزيهم الله أحسن} (التوبة:121) وسلف في البحث رد الأنباريّ عليه، وقد رد عليه النحاس أيضاً، وبيَّن خطأ قوله، وزاد على رد الأنباريّ قوله: "ورأيت أبا الحسن ابن كيسان ينكر مثل هذا على أبي حاتم، ويخطئه فيه" (القطع،1992، ص297). هذه العبارة تلقفها المؤلفون عن النحاس، ونُسبت إليه بوصفها رداً على أبي حاتم، قال في المكتفى: "حدثنا أحمد بن عمر الخيري قال: حدثنا أحمد بن محمد النحاس النحوي قال: سمعت أبا الحسن بن كيسان يعيب أبا حاتم في هذا القول، ويذهب إلى أنها [لام كي]" (الداني،2001، ص90).

وقد زاد النحاس في رده على أبي حاتم جملة من المواضع التي لم يتطرق لها الأنباريّ، وبعض المواضع يكون قول الأنباريّ موافقا لقول أبي حاتم، فيأتي الرد من النحاس ويوقعه على أبي حاتم، ولا بذكر الأنباريّ مع أن قولهما واحد!

مثاله: قال أبو جعفر النحاس: "وقال أبو حاتم: {إلا قليلا ملعونين} (الأحزاب:60) كاف، والتمام: {أخذوا وقتلوا تقتيلا}. قال أبو جعفر: ليس هذا بتمام؛ لأن: {سنة الله} منصوبة بما قبلها" (النحاس،1992، ص556)، فنرى في هذا المقطع أنه خص بالرد أبا حاتم، مع أن الأنباريّ قال بنفس قوله! قال الأنباريّ: "{وقتلوا تقتيلا} تام" (الأنباريّ، ص843/2)، فيبقى السؤال: لم رد على أبي حاتم، ولم يذكر الأنباريّ معه؟ وقد كان ذلك منه في عدد من المواضع.

ومما يلاحظ أنّ المؤلفين بعد النحاس لم يوافقوه فيما انفرد به بالردّ على أبي حاتم، بل جُلّهُم على خلافه، إلا في مواضع محدودة جداً، كموافقة الأندرابي في رده على أبي حاتم في الوقف على قوله: {وقالَ رجلٌ مُؤمنٌ} (غافر:28)(الأندرابي،٢٠٠٢، ص٦٦٧).

مثاله: قال في القطع والائتناف: "{والقرآن العظيم} (الحجر:87) وقف عند أبي حاتم، وكذا عنده: {لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجًا منهم}، وخولف في هذا؛ لأن بعده نهيًا معطوفًا على النهي الذي قبله، فالوقف: {ولا تحزن عليهم}" (النحاس،1992، ص357). فهو يرد بهذا على أبي حاتم مع

أنه وقف تام عند الأنباريّ وعند الداني، ووقف صالح عن العمانيّ، ووقف كاف عند الأشموني.

وفي بعض المواضع ردّ العلماء والمؤلفون على النحاس في تعقبه أبا حاتم، كما فعل العمانيّ في المرشد، قال النحاس: "{أُولُو بقيةٍ ينهونَ عن الفسَاد في الأَرضِ} (هود:116) وقف عند أبي حاتم، وخولِف فيه؛ لأنّ بعده استثناء أو الوقف {إلّا قَليلاً ممّن أنجينا منهُم}، والتمام: {وكانُوا مُجرمِين}" (النحاس، ص328). وقد رد العمانيّ على ذلك، وذكر أنه مغلوط على أبي حاتم، وأن أبا حاتم لم يقله، قال في المرشد: "وحكى ابن مهران عن أبي حاتم أنه قال: الوقف: {يَنهَونَ عن الفَسادِ} وتعمدت النظر في نسخة أخرى من كتابه فكان كذلك، ولم أجده في كتاب أبي حاتم" وبيّن العمانيّ بعد ذلك أن بعض المؤلفين نسبَه إلى أبي حاتمٍ معتمداً كلامَ ابن مهران الذي نقل الكلام خطأً عن أبي حاتم (العمانيّ،1423هـ، ص250/2).

وأمّا أبو عمرو الداني فلم يوافق أبا جعفر فيما انفرد فيه بالردّ على الأنباريّ، فهو إن لم يجد ردّاً للأنباري فسيكونُ موافقاً لأبي حاتم في رأيه، وذلك لشدّة إجلاله لأقوال أبي حاتم.

وكذا أكثر المؤلفين بعدهم، فهم شديدو الإجلال لأقوال أبي حاتمٍ فيما لم يردّ الأنباريّ عليه فيه، فنجدُ أقوالَه مبثوثةً في الكتب، ككتاب ابن أوسٍ والباقوليّ والغزّال والإخشِيذ والأشمونيّ وغيرِهم من المؤلفين.

الثاني: رد أبي الحسن العمانيّ على أبي حاتم:

سلف أن العمانيّ كان من أكثر المؤلفين دفاعاً عن أبي حاتم، وكان شديد الإجلال لكلامه، وقد مرّ أنه كان يتعقب الأنباريّ، وكان شديدَ اللهجةِ عليه بسبب تخطئتِه أبا حاتمٍ، وكأنّه نصَّب نفسَه محامياً عن أبي حاتم، يدافعُ ويردّ عنه.

ومع اعتماده رأيَ أبي حاتم في الأعمّ والأغلبِ إلا أنّه لم يكن يوافقُه في كل المواضع، بل ردّ عليه وتعقّبه وخطّأه في جملةٍ منها، حتى فيما توافق فيه الأنباريّ وأبو حاتم.

مثاله قوله: "قال أبو حاتم:{دعوة} ليس بتمام، ويقبح في العربية أن تقول: من الأرض إذا أنتم تخرجون... قال: "وأظنه:{دعَاكُم دعوةً من الأرضِ}(الروم:25) الوقف، كما تقول دعاكم من القبور، أي: وأنتم في القبور، يقال: دعوته من البيت، أي: وهو في البيت، هذا كله لفظ كتاب أبي حاتم، ولا أحب هذين الوجهين، والوقف على:{دعوةً} ليس بالجيد، وعلى:{من الأرضِ} ليس بالجيد" إلى أن قال العمانيّ: "وقول أبي حاتم:{إذا دعَاكُم دعوةً من الأرضِ} الوقف، لا وجهَ له وهو سهوٌ منه؛ لأنّه لا يجُوزُ أن يُفصَل بينَ الشّرط والجزاء في شيءٍ من القرآن بالوقف"(العمانيّ،1423هـ،534/21)، ففي هذا الموضع نجد العمانيّ يرد على ما أُثر عن أبي حاتم، ويجعله سهو منه، ويوافق في هذا الموضع ما ذكره الأنباريّ والنحاس وغيرهم.

ومن أبرز السمات التي يلاحظها المتتبع لكتاب العمانيّ أنه شديد التلطُّف في العبارة حال ردّه كلامَ أبي حاتم، فهو يعتَذِرُ لكلامه، ويبيّن مرّةً أنه سهوٌ، أو أنّه لم يُفهم مرادُه، أو أنَّ الخطأَ في نسخةِ الكتاب!

مثال ذلك قوله رحمه الله: "{كفَّاراً} وقف كاف، ذكره أبو حاتم... وعلى الوجهين جميعا لا أرى الوقف على: {كفَّاراً} جيدا" إلى قوله: "وهذا وقف قد نص عليه أبو حاتم -رحمه الله- ولا أرده، ولكن أقول: ليس بتام، ولم يسمِّه هو أيضاً بالتمام، وليس عندي بكاف أيضاً" (العمانيّ،1423هـ، ص229/1). فيلاحظ من مثل هذا الموضع رده اللطيف على قول أبي حاتم، ومثله أيضاً قوله في سورة العلق: "زعم أبو حاتم أن الوقف عند قوله تعالى: {بالنّاصِيةِ} قال: هو كاف. ولا أستحسنه؛ لأن الفصل بين البدل والمبدل منه لا يحسن، وهو مع ذلك جائز، لا سيما وقد نص عليه إمام" (العمانيّ، ص860/2)، وهذه العبارة فيها بيان غاية الأدب تجاه أي حاتم.

وهو بذلك على خلاف تعامله في الرد على الأنباريّ، إذ هو شديد اللفظ معه، كثير الاتهام له، كقوله: "{فَلَيسَ من اللّه فِي شَيءٍ} (آل عمران:28) زعم أبو حاتم أنه وقف كاف، ووافقه أبو بكر عليه، ولكنه قلده، ولم يمعن النظر فيه، ولا أعرفه مقولا لغيرهم" (العمانيّ،1423هـ، ص441/1)، وذات العبارة قالها الأشموني مع زيادة في الرد على الأنباريّ، فقال: "قال أبو حاتم السجستاني: كاف، ووافقه أبو بكر بن الأنباريّ، ولم يمعن النظر، وأظنه قلده، وكان يتحامل على أبي حاتم، ويسلك معه ميدان التعصب تغمدنا الله وإياهم برحمته" (الأشموني،2008، ص132/1).

الثالث: ردودُ العلماءِ على أبي حاتم فيما لم يرد عند الأنباريّ والنحاس والعمانيّ:

بعد تتبع كلام العلماء والمؤلفين في تعقبهم وردِّهم على أبي حاتم تبيَّن أن أحداً منهم لم يزد في ردِّه أقوالاً غير التي سُبق بها فيما يخص معارضة أقوال أبي حاتم، فكلهم ينقل ما ذكره الأنباريّ عنه، إلا أن هناك بعض المواضع القليلة التي سبق بيان مثلها عند الأنباريّ ولكنه لم ينص عليها، كقول الداني رحمه الله: "وقال أبو حاتم وابن عبد الرزاق: {غَليظاً} تام، وليس كذلك؛ لأن [لام كي] متعلقة بما قبلها" (المكتفى،2001، ص166). هذا الموضع لم يذكره الأنباريّ ولا النحاس، إلا أنّها العلة نفسها التي مرت في كثير من المواضع فيما يخص [لام كي] التي يجعلها أبو حاتم لام القسم.

المبحث الثاني: موقفُ المُؤَلّفين في الدفاعِ عن أبي حاتم:

مر معنا أن أبا حاتم إمام جليل متَّبَع، وقوله قول مرجَّح في كثير من المسائل، وكانت ردود المؤلفين عليه إنما هي لأسباب تكمن في:

- سبقه في التأليف، إذ إن المتقدم في التأليف كثيرا ما يعتري تأليفه كثير من النقص والخطأ الذي يجعل من بعدَه يتعقبُه، وهذا ما كان من أبي حاتم، فهو من أوائل من ألف في الوقف والابتداء على التقسيم والتنويع الذي سار عليه العلماء بعد ذلك.

- تطرقه لجملةٍ من المسائل التي خالف فيها جمهور العلماءِ، كبعضِ مسائل اللغة التي لم يوافقه فيها أحد.

- تضعيفه بعض القراءات القرآنية المتواترة، وهو خطأ بلا شك، إلا أنه لم يكن بدعاً من المؤلفين الذين ضعَّفوا شيئاً من القراءات القرآنية، فقد جاء عن عدد من المؤلفين في زمنه مثل هذا الأمر، كالطبري وغيره.

ويبقى أنَّ السبب الأكبر هو كلام الأنباريّ فيه، وردِّه عليه، وهو إمامٌ موثوق بلا شكّ، لذلك تَبعَه من بعده من المؤلفين في نقدِه وردِّه.

وكون أبي حاتم إماماً جليلاً هو ما جعل بعض المؤلفين يقف موقف المدافع عنه، المبيّن لوجه أقواله، الموضّح لما أُخذَ عليه.

وأبرز من دافع عن أبي حاتم -في مسائل الوقف والابتداء خاصّةً- هو أبو الحسن العمانيّ صاحب كتاب (المرشد)، الذي يتضح من كتابه وكلامه أن من مقاصد كتابه الدفاع عن أبي حاتم، والرد على الأنباريّ، وعلى كل من ينسِبُ الخطأَ لأبي حاتمٍ، فنجده كثيراً ما يذكر المسألة التي فيها رد على أبي حاتم فيطيل فيها ويفصِّل ويستطرد حتى يبيّن الوجه الذي يسوّغ لأبي حاتم قوله وحكمه، وقد يكون في المسألة أقوالٌ متعددةٌ، فلا يذكر إلا الوجه الذي يختاره أبو حاتم، وقد يتَّهم فهم الناس في تفسيرهم مراد أبي حاتم، حتى أنه قد يتهم النسخة التي عنده حتى يدافع عن أبي حاتم، وهذا يدل على إجلاله له وتعظيمه قدره.

مثال المسائل التي دافع فيها عن أبي حاتم دفاعاً شديداً قول أبي حاتم إنّ الوقف في قوله تعالى:{كَيفَ تكفُرُون بالله وكُنتُم أَمواتاً فأحيَاكُم ثم يميتُكم ثم يحييكُم ثمّ إليه تُرجَعون} (البقرة:28) يكون على قوله: {ثمّ يُمُيتكم}، وبعدها شرح الوجه الذي أراده أبا حاتم وبينه، وقد خطَّأَ الأنباريّ أبا حاتم في هذا الموضع، لأنه لم يفهم عن الرجل ما قاله -هكذا يقول العمانيّ- وقد أخطأ في الحكاية عنه، فقد ذكر الأنباريّ عن أبي حاتم أن الوقف على قوله: {فأَحيَاكُم}، والعمانيّ ينقل من كتاب أبي حاتم أن الوقف على قوله: {ثم يميتكم}، قال العمانيّ معلقا على تخطئة الأنباريّ لأبي حاتم: "وهذا الغلط في الحكاية دليل على أنه لم يفهم عن الرجل ما قاله، وذكر بعد ذلك كلام أبي حاتم، فحشا كتابه به... ولم أعلم أن هذا الرجل من الغفلة إلى هذا الحد؛ لأنه معظَّم في نفوس الناس مبجَّل عندهم، يقتدى بكتبه ويشار إليه في التصانيف" (العمانيّ، 1423هـ، ص168/1)، وهذا كلام شديد اللهجة على الأنباريّ، وهو كذلك معه في كثير من المواضع التي خطأ فيها أبا حاتم.

وممن دافع عن أبي حاتم فيما نسب إليه وخُطِّئ فيه النحاس، حيث رد في عدد من المواضع على الأنباريّ فيها خطأ فيه أبا حاتم، ومع أن النحاس كثير الرد على أبي حاتم -سواء في مسائل الوقف والابتداء أو في غيرها- إلا أنه كان منصفاً فيما يرى أن الحقَّ فيه معه، كقوله رحمه الله: "{ولا تقولوا لما تَصفُ ألسنتُكُمُ الكذبَ}(النحل:116) فإن بعض النحويين حكى عن أبي حاتم أنه جعله وقفًا، وغلطه؛ لأن هذا حلال وهذا حرام متصل بالقول، قال أبو جعفر: ولا أعرف هذا عن أبي حاتم إلا من حكاية هذا الرجل، وإنما قال أبو حاتم: الوقف:{لِتَفتَرُوا على اللهِ الكذبَ} وهذا صواب" (النحاس،1992، ص372) والذي حكى ذلك عن أبي حاتم هو الأنباريّ.

وقال في موضع آخر: "وزعم أبو حاتم أن التمام {ويعفُ عن كَثيرٍ}، وخطَّأه في هذا بعض الكوفيين، قال: لأنه قرأ: {ويعلمَ الذين}، نصبه على الصرف، فلم يتم الكلام قبله، وكذا إذا قرأ: {ويَعلمُ الذين}؛ لأنه نسق على ما قبله. قال أبو جعفر: وهذا تحامل على أبي حاتم؛ لأنه قال: {ويَعفُ عَن كثير} تام، ويضم [ويعلمُ الذين]، والقول كما قال إذا رفعت {ويعلمُ}، وليس هذا في النصب والجزم، والتمام: {مَا لهُم من محِيص}"(النحاس، 1992، ص636)، والذي قصده بقوله: "بعض الكوفيون" هو الأنباريّ، ولم يؤيد أكثر المؤلفين الأنباريّ في هذا الموضع.

الخاتمة: أهم نتائج البحث:

1. إمامة أبي حاتم في عدد من العلوم، منها علم الوقف والابتداء، وأشار البحث إلى أنه من أوائل من جعل للوقف أقساماً وأنواعاً يتميز بها، ولأنّه من أوائل من ألَّف في العلم أصبحت أقواله منتشرة في كتب المؤلفين من بعده، وأن الرد على أبي حاتم لم يكن في علم الوقف والابتداء فقط، وإنما كان العلماء يذكرون أقواله في عدد من العلوم ليردوا عليه، فنجدهم يردون عليه في كتب القراءات والتفسير وإعراب القرآن، وكتب اللغة والنحو، وكتب الشعر والأدب وغيرها.
2. أول من وجه سهام النقد إلى أبي حاتم وتقصده بالتخطئة والتغليط هو الأنباريّ، حيث أخذ يتعقبه في كثير من مؤلفاته، بل وصل به الأمر أن يؤلف مؤلفاً في الرد على أبي حاتم، وإن كان أبو الحسن ابن كيسان قد رد عليه في مسألة، ولكن الأنباريّ هو الذي كان يتقصده بالرد والتعقُّب، حتى صار معروفاً بذلك، ونجد أيضاً أن الأنباريّ هو الذي فتح المجال أمام المؤلفين في نقد ورد آراء أبي حاتم، فأكثر المؤلفين الذين يردون على أبي حاتم لا يذكرون إلا ما رده الأنباريّ عليه.
3. الذي يغلب على الظن أن سبب تقصد الأنباريّ في رده على أبي حاتم هو اختلاف المدرسة النحوية، فالأنباريّ كوفي، ويتبع أقوال أهل الكوفة، بخلاف أبي حاتم الذي كان كثير الرد على رموز علماء الكوفيين.

4. ليس كل ما رُدَّ فيه على أبي حاتم صحيحاً، وليس كله خطأ، وإنما من المواضع ما كان الحق فيه مع أبي حاتم، وهذا ما جعل بعض العلماء يقف في صف أبي حاتم ويرد على من ردَّ عليه، وقد يكون الحقُّ مع الرادين عليه.

5. أبرز المؤلفين الذين انبروا للدفاع عن أبي حاتم هو أبو الحسن العمانيّ في كتابه المرشد، فقد ردَّ على كثير من المؤلفين الذين نسبوا الخطأ لابي حاتم.

6. ليس كل ما نسب إلى عالم من أقوال فهو صحيح، فقد يتخلله خطأٌ في الحكاية، أو سوءٌ في الفهم، أو سقطٌ في النسخة أو غير ذلك، وهو ما كان في جملة من المواضع التي نسبت لأبي حاتم.

7. ردود العلماء والمؤلفين على بعضهم فيه إثراء للعلم، وإعمال للفكر، وليس فيه ازدراء ولا انتقاص، لذلك نجد أن بعضهم يرد على بعض، ويختم عبارته بقوله: " تغمدنا الله وإياهم برحمته"(الأشموني،2008، ص132/1).

أهم التوصيات:

أولا: أوصي الباحثين الأماجد بتتبع كلام العلماء، والتثبت من صحة ما ينسب إليهم، خاصة الأوائل منهم، وألا يؤخذ كل قول ينسب إلى عالم إلا بعد التأكد والتوثق منه.

ثانيا: أوصي الباحثين بضرورة دراسة كلام أبي حاتم السجستاني وغيره من المؤلفين الذين يكثر الحديث حولهم، خاصة فيما يثور الجدل حوله من أقوالهم، لاستنباط سبب صدور هذه الأقوال عنهم، وهل هي صحيحة النسبة إليهم أم لا؟

ثالثا: أوصي الباحثين بالتقدم في مجال الدراسات القرآنية، وخاصّة علم الوقف والابتداء، إذ به يفهم القرآن، ويحكم أداؤه وقراءته.

المصادروالمراجع

القرآن الكريم.

ابن السكيت، ي. (2002). *إصلاح المنطق*. دار إحياء التراث العربي.

ابن دريد، م (1987). *جمهرة اللغة*. دار العلم للملايين.

ابن سيدة، ع. (1996). *المخصص*.،دار إحياء التراث العربي.

ابن منظور، م (2002). *لسان العرب*. (ط1). بيروت.

الأزهري، م. (2001). *تهذيب اللغة*. دار إحياء التراث العربي.

الأسد، ن. (1988). *مصادر الشعر الجاهلي*. (ط7). دار المعارف.

الأشموني، أ. (2008). *منار الهدى في بيان الوقف والابتدا*. دار الحديث.

الآلوسي، م. (1995). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. دار الكتب العلمية.

الأنباريّ، م. (1971). *إيضاح الوقف والابتداء*. مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الأنباريّ، م. (1981). *المذكر والمؤنث*. وزارة الأوقاف المصرية لجنة إحياء التراث.

الأنباريّ، م. (1987). *الأضداد*. المكتبة العصرية.

الأندلسي، م. (2000). *تفسير البحر المحيط*. دار الفكر.

الأنصاري، ز. (2002). *المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء*. دار الكتب العلمية.

الجزري، م. (1933). *غاية النهاية في طبقات القراء*. مكتبة ابن تيمية.

الحلبي، أ. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. دار القلم.

الحموي، ي. (1993). *معجم الأدباء*. دار الغرب الإسلامي.

الخطيب، هـ. (2019). *منازل القرآن في الوقوف للإخشيد، اطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى*، السعودية.

الداني، ع. (2001). *المكتفى في الوقف والابتدا*. دار عمار.

الذهبي، م. (1985). *سير أعلام النبلاء*. (ط3). مؤسسة الرسالة.

الركبي، م. (1988). *النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب*. المكتبة التجارية.

السخاوي، ع. (1997). *جمال القراء وكمال الإقراء*. دار المأمون للتراث.
الصحاري، س. (1999). *الإبانة في اللغة العربية*. وزارة التراث القومي والثقافة.
الطبري، م. (1999). *جامع البيان في تأويل القرآن*. مؤسسة الرسالة.
العمانيّ، م. (2000). *المرشد في الوقف والابتداء: من بداية سورة المائدة إلى آخر سورة الناس، رسالة ماجستير*، جامعة أم القرى، السعودية.
العمانيّ، م. (2000). *المرشد في الوقوف على مذاهب القراء السبعة: من أول الكتاب إلى نهاية سورة النساء، اطروحة ماجستير*، جامعة أم القرى، السعودية.
الفيروزأبادي، م. (2000). *البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة*. دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
الفيومي، أ. (د.ت). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. المكتبة العلمية.
القرطبي، م. (1964). *الجامع لأحكام القرآن*. دار الكتب المصرية.
القفطي، ع. (1982). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. دار الفكر.
القيسي، م. (2008). *الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مجموعة رسائل جامعية*، جامعة الشارقة، الإمارات.
المطرزي، ن. (1979). *المغرب في ترتيب المعرب*. مكتبة أسامة بن زيد.
النحاس، أ. (1992). *القطع والائتناف*. دار عالم الكتب.
غنى، م. (2002). *الإيضاح في القراءات للأندرابي، أطروحة دكتوراه*، جامعة تكريت، العراق.
مدخلي، ع. (2022). *الملخص في الوقف والابتداء للباقولي، أطروحة دكتوراه*، جامعة أم القرى، السعودية.

References

The Holy Quran.

Al-Alusi, M. (1995). *The spirit of meanings in the interpretation of the Great Qur'an and the Seven Repetitions* .Scientific Books House.

Al-Anbari, M. (1971). *Clarify the stop and start* .Damascus: Publications of the Academy of the Arabic Language.

Al-Anbari, M. (1981). *Masculine and feminine* .Ministry of Awqaf Heritage Revival Committe.

Al-Anbari, M. (1987). *Opposites.* Modern Library.

Al-Andalusi, M. (2000). *Interpretation of the ocean sea* .Dar Al-Fikr.

Al-Ansari, Z. (2002). *The intent is to summarize what is in the guide in stopping and starting*. (1st ed.). House of Scientific Books.

Al-Asad, N. (1988). *Pre-Islamic Poetry Sources*. (7th ed.). Dar Al Maaref.

Al-Ashmouni, A. (2008). *Manar Al-Huda in the statement of the endowment and the beginning* .Dar Al-Hadith.

Al-Azhari, M. (2001). *Language refinement* .Beirut: Arab Heritage Revival House.

Al-Baqouli, A. (2022). *Summary in stopping and starting, PhD thesis* ,Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Al-Dani, A. (2001). *Suffice it to stop and start*. (1st ed.). Dar Ammar.

AL-Dhabi, M. (1985). *Biography of the Flags of the Nobles*. (3rd ed.). Al-Resala Foundation.

Al-Halabi, A. (n.d). *Durr preserved in the book sciences hidden* .Dar Al-Qalam.

Al-Hamawi, Y. (1993). *Literary Dictionary*. (1st ed.). Dar Al-Gharb Al-Islami.

Al-Ikhshid, E. (2019). *The houses of the Qur'an in standing, PhD Thesis*, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Al-Jazari, M. (1933). *The ultimate end in the layers of readers*. (1st ed.). Ibn Taymiyyah Library.

Al-Matrazi, N. (1979). *Almaghrib fi tartib almuearib.* Osama bin Zaid Library.

AL-Nahhas, A. (1992). *Cutting and intersection* .Dar Alam Al-Kutub.

Al-Qaisi, M. (2008). *Guidance to reach the end in the science of the meanings and interpretation of the Qur'an, its rulings, and some of the arts of its sciences, A group of university theses*, University of Sharjah, Al-Emarat.

Al-Qurtubi, M. (1964). *Whole of the provisions of the Qur'an* .Egyptian Book House.

Al-Rukbi, M. (1988). *Tortured systems in the interpretation of strange words polite* .Commercial Library.

Al-Sakhawi, A. (1997). *The beauty of the readers and the perfection of reading*. (1st ed.). Al-Mamoun Heritage House.

Fayoumi, A. (n.d). *The luminous lamp in the strange explanation of the great* .Scientific Library.

Firouzabadi, M. (2000). *The language in the translations of the imams of grammar and language* .Dar Saad Eddin for printing, publishing and distribution.

Ibn Duraid, M (1987). *Language crowd*. (1st ed.). House of Science for Millions.

Ibn Manzur, M. (2002). *The tongue of the Arabs* .Dar Sader.

Ibn Sayyida, S. (1996). *Allotted*. (1st ed.). House of Revival of Arab Heritage.

Ibn Skeet, J. (2002). *Logic fix*. (1st ed.). House of Revival of Arab Heritage.

Omani, M. (2002). *The guide in the endowment and the beginning from the beginning of Surat Al-Ma'idah to the end of Surat Al-Nas, Master's thesis*, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Omani, M. (2003). *The guide in standing on the doctrines of the seven readers: From the beginning of the book to the end of Surat Al-Nisa, Master's thesis*, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Qafti, A. (1982). *Tell the narrators to point out the grammarians.* Dar Al-Fikr.

Sahary, S. (1999). *Al-Ibanah in the Arabic language* .Ministry of National Heritage and Culture.

Tabari, M. (1999). *Collector statement in the interpretation of the Qur'an*. Al-Resala Foundation.